II ـ نداء لبناء منبرٍ للإجماع القوميّ العربيّ داخل الولايات المتحدة

تمّ إعدادُ هذا النداء من قبل نشطاء عرب في الولايات المتحدة بهدف التأكيد على الحد الأدنى لما هو مُجْمَعٌ عليه عربيًا على المستوى الشعبيّ، ولبناء آليات عمل تتعاطى مع التحديات المصيرية التي تواجه أمّتنا في الوطن والشتات. ويأتي هذا النداء ـ الذي جاء في الأصل باللغة الإنجليزية تعبيرًا عن واقع مُصْدريه وغالبيةِ متناوليه، والذي نقدّمه هنا من خلال هذه الترجمة الخاصة بالآداب ـ بمثابة أحد الاجتهادات السياسية والتنظيمية لردع مسلسل التصفية والحفاظ على الذات العربية المستهدفة.

ويتزامن إصدارُ هذا النداء مع اجتهادات أخرى مشابهة في العالم العربي، وبدون تنسيق مسبّق [راجع الوثيقة السابقة المنشورة في هذا العدد ـ الآداب]، الأمر الذي يؤكّد الضرورةَ الموضوعيةَ لهذا النهج الجذري وما يمثّله من إجماع عامٍّ في الوطن العربي والشتات.

الياس رشماوي

هذا نداء من أجل الوحدة العربية. ففي ضوء التحدّيات الحاسمة التي تواجه شعبَنا نسعى إلى بناء منبر إجماع عربيّ بين الأفراد العرب والمنظّمات العربية داخل الولايات المتحدة، وإلى بدء آلياتٍ وبرامج تَهْدف إلى وضعِ هذه الرؤية موضعَ التطبيق.

لماذا الآن؟

كلّما أَحْكمت الإدارةُ الأميركيةُ وإسرائيل قبضتَهما على الوطن العربيّ، لاح في الأفق مستقبلٌ أشدُّ حلكةً. ففي الرؤية التي تقدّمها هذه الإدارة والعدوّ الإسرائيليّ، ممثَّلةً بأشكال متنوّعة مثل «خارطة الطريق» و«دقرطة» الوطن العربيّ المزعومة، يقوم هذان الطرفان باستدخال نسخة كولونيالية جديدة من اتفاقية سايكس ـ بيكو إمعانًا في بلقنة بلادنا.

إنّ الإدارة الأميركية وإسرائيل تحثّان الخطى من أجل إحلال كيان فلسطينيّ مفكّكٍ ومقطّع الأوصالِ مكانَ البرنامج التحريريّ الفلسطينيّ. وستكون البانتوستانات الفلسطينية، وهي السقف السياسيّ الأعلى للرؤية السياسية الأميركية ـ الإسرائيلية، منزوعةَ السلاح عمليًا وتحت رحمة «الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية.» هذا وقد حُذفتْ من أيّ «مفاوضات» آنيةٍ أو قادمةٍ كافةُ القضايا الجوهرية التي تشكّل برنامجَ التحرُّر الوطنيّ الفلسطينيّ. ولاسيّما حقُّ العودة والقدس.

وتحت التهديد بفرض نظام «عقوبات» شديدة، «تطالَبُ» سورية بأن تتخلّى عن خطابها السياسيّ وأن تُوقِفَ أيّ دعمٍ لتحرير فلسطين أو للمقاومة في لبنان.

ثم إنّ العراق «مُطالَبٌ» بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيونيّ، وبمدّ أنابيب النفط إلى ميناء حيفا، وبتغيير تاريخه العربيّ المدوَّن ومناهجِه التعليمية، وبنزعِ نفسِه من مبادئ الإجماع القوميّ العربيّ على الوحدة والتحرير.

كما يتمّ نزعُ أيّ مسؤولية للأردن ولمصر تجاه الوطن العربيّ. فبدلاً من أن تمثّل هاتان الدولتان مواطنيهما العربَ تمثيلاً صادقًا، تسعى الرؤيةُ الأميركية ـ الإسرائيلية إلى تحويلهما إلى كيانيْن تابعيْن يَعْتمدان كلَّ الاعتماد على المعونات الخارجية، وتُناط بهما مسؤوليةُ فرضِ الأمن الإقليميّ بالتعاون مع إسرائيل، وفتحِ البوّابات العربية أمام العولمة الغازية التي لن تعود على الشعوب العربية بأيّ نفع.

وأمّا شبهُ الجزيرة العربية فقد تحوّلتْ إلى قاعدة عسكرية للقوات الأميركية. وها هي الشركاتُ المتعدِّيةُ الجنسيات، والمصالحُ الأميركية والأوروبية المباشرة، تهيمن على اقتصاد الدول العربية في شمال وشرق أفريقيا وتَطْعن في سيادتها الوطنية. كما يعاد اليومَ تشكيلُ أنظمة الحكم، ورسمُ الحدود، وتغييرُ البنية التحتية استجابةً ـ بشكل أساسيّ ـ لمطالب الإدارة الأميركية والمؤسّسات المالية الأميركية المختلفة.

إنّ الهدف النهائيّ للإدارة الأميركية ولإسرائيل هو نزعُ عروبة الوطن العربيّ!

وفي الوقت الذي تعيد فيه الإدارةُ الأميركيةُ رسمَ الخارطة السياسية لمنطقةٍ تقع على بُعْدِ آلاف الأميال منها، تَعْمل أيضًا على فرض حروبٍ داخلية ضمن حدود الولايات المتحدة نفسها. وها هي تصنِّف العربَ والمسلمين في الولايات المتحدة في خانة المتآمرين وأتباع الطابور الخامس، حاجبةً عنهم تدريجيًا حقوقَهم الدستوريةَ وذلكَ من خلال مجموعة من القوانين والإجراءات بذريعة «الأمن القوميّ» الأميركيّ. فالحقّ أنّ سعي الإدارة الأميركية إلى بناء إمبراطورية ذات أبعادِ تسلُّطيةٍ على المستويَيْن المحليّ والعالميّ لا يعرف حدودًا.

آليات السيطرة

لا يكتفي تحالفُ الولايات المتحدة وإسرائيل، من أجل إكساب مشروعه القبولَ العربيّ، باستخدام آليات الاستعمار الواضحة والهيمنةِ العسكرية والقوةِ الوحشية، بل يَعْمد أيضًا إلى استخدام تكتيكات أقلّ هجوميةً (ولكنّها ليست أقلّ خطورةً) وتتمثّل في تطبيع المفاهيم الانهزامية. ولخدمة هذا الهدف نجحت الولاياتُ المتحدة وإسرائيلُ في تجنيد طابور طويل من الطامحين إلى شغل وظيفة ترويج العقلية الانهزامية في صفوف العرب أنفسهم.

ولكي تُبقي الولاياتُ المتحدة الشعبَ العربيَّ في عبودية متواصلة فإنّها تضع كلَّ مَنْ يصرّون على الاستقلال الكامل وعلى الحقوق الوطنية الفلسطينية، الفرديةِ والجماعيةِ غيرِ القابلة للنقض، في خانة «المتطرّفين» الذين يستحقّون غضبَ «المجتمع الدوليّ.»

وفي المقابل تَصِفُ الولاياتُ المتحدةُ كلَّ الراضين بالأدوار التي حدّدتها لهم وكلَّ الراضين بالحقوق المجزوءة المنقوصة بأنّهم أبطال شجعان، وتكافئهم بسخاء، وتُدْرجهم عاملين مطيعين في نظام الهيمنة. وكلّما ابتعد الموقفُ عن الحقوق الوطنية الفلسطينية والعربية اشتدّت المكافأةُ إغراءً وازدادَ إغداقُ المدح والثناء على أولئك العاملين المطيعين.

منذ زمن طويل والأنظمةُ العربيةُ تقوم بدورها الذي أَمْلَتْه عليها الإداراتُ الأميركية. فالسجون العربية، تاريخيًا وحاليًا، تعجّ بالناشطين والمثقفين والنقابيين والطلبة وبكلّ مَنْ يتحدّى ظلمَ الأوضاع السائدة. غير أنّ هذا الدور اتّسع أيضًا ودَخَلَ حيّزَ التنفيذ على مستويات أخرى. فراحت أصواتٌ ومنظّماتٌ مختلفة تنخرط، وبوتيرة متصاعدة، في الحلف الأميركيّ الإسرائيليّ وتعمل بشكلٍ معيبٍ ومخزٍ على وضع رؤية ذلك الحلف موضعَ التنفيذ، فيما هي تتسابق على خطب ودّ واشنطن وتل أبيب. إنّ هذه الأصوات والمنظّمات تنفّذ الأدوارَ التي رُسمتْ لها وتَحْجب، في الوقت نفسه، نواياها السياسيةَ الحقيقيةَ بأقنعة اللغة «الديبلوماسية» المبهمة. حتى إنّ كثيرًا من الأصوات المذكورة ذهبتْ إلى حدّ استغلال إمكانات وأجهزة المنظمات الموجودة، بل وإلى تشكيل منظّمات جديدة، بهدف تسويق أجنداتهم السياسية الضيّقة.

دور الوظيفيين الجدد

إنّ نهجَ استدخالِ الهزيمة واختراقِ الصفّ الوطنيّ العربيّ وَجَدَ امتدادَه الطبيعيّ وهدفَه النهائيّ في حملة استعمار العراق، حيث تقوم الإدارةُ الأميركيةُ اليومَ بفرض موظفين مطيعين كانوا ـ لسنوات ـ مروِّجين للرؤية الأميركية على صُعُدٍ متعدِّدة. ولكنّ هذا الأمر لا ينحصر في العراق وحده؛ ذلك أنّ الحلف الإسرائيليّ ـ الأميركيّ يمتدّ إلى كلّ المناطق التي يُحتمل أن توجد فيها فوائدُ استراتيجية ـ ولتذهبِ الأمّةُ العربيةُ وحريّتُها إلى الجحيم!

وقد ظهرتْ نماذجُ لمنظمات وأطرٍ تَخْدم رؤيةَ الإدارة الأميركية في كلّ مكان، مدعومةً دعمًا ماليًا كبيرًا، وبغطاء سياسيٍّ ثابت، ووُظفتْ لها منابرُ إعلاميةٌ رئيسية. هذه الأطر تسعى في الأغلب الأعمّ إلى مساواةٍ غير منطقية بين عنفِ الاستعمار من جهة، والمقاومةِ الطبيعيةِ والمشروعةِ ضدّ هذا الاستعمار من جهة أخرى. وبدأتْ بعضُ تلك الأطر باستعمال تعبيرات رنّانة مثل clashists («صِداميّون») لتتناغَمَ عمدًا مع fascists («فاشيّون»)، فانضمّت بذلك إلى جوقةِ أبْلَسَةِ المقاومة وتهميشِ الحركة المناوئة للاستعمار.

ويشكّل حقُّ العودة الفلسطينيّ هدفًا رئيسيًا من أهداف هؤلاء الوظيفيين، لأنّه ببساطة لُبُّ كُلِّ القضية الفلسطينية بل والعربية أيضًا. وبدأ زعماءُ إحدى اللجان التي انبثقتْ في الولايات المتحدة باستخدام لغة ديبلوماسية مُلغزة تتحدّث عن إعطاء اللاجئين «خيارات» (كالتوطين في أوروبا الغربية وكندا والولايات المتحدة)، والهدفُ من ذلك تغطيةُ نواياهم الحقيقية، أيْ إجهاض حقّ العودة كمطلب فلسطينيّ عربيّ أساسيّ ومركزيّ ـ وهو حقّ يتحدّى الصهيونيةَ في الصميم ويعرّيها من قناعها النيوليبراليّ المزيَّف. ومن أجل تمهيد الطريق أمام تنفيذ «البراغماتية» الأميركية ـ الإسرائيلية، يُبدي هؤلاء الفلسطينيون والفلسطينيات، المتملِّقون والمتملِّقات لأسيادهم وأسيادهنّ، استعدادًا لشطب حقّ العودة لصالح هدفٍ معيبٍ أخلاقيًا هو الحفاظُ على التركيبة الديموغرافية اليهودية الحصرية لدولة إسرائيل.

والحقّ أنّ موجة تنصيب أفراد يدّعون المواقفَ «الوسطيةَ» فيما هم في واقع الأمر يَنْطقون بلغة الإدارة الأميركية وإسرائيل ليست أمرًا جديدًا ولا مقتصرًا على فلسطين والعراق ولا على الوطن العربيّ بأكمله. فأفغانستان نموذج دراماتيكيّ لهذا الاتّجاه، حيث قامت الولاياتُ المتحدة خدمةً لمصالحها في منظومة الهيمنة بانتقاء رئيسٍ للبلاد، وبتشكيل حكومة، وبخلقِ واجهةٍ كاذبة للديموقراطية، في الوقت الذي عَمَدَ فيه «خبراءُ التجميل» إلى الثناء على «عودة الحكم التعدُّديّ والتمثيليّ» إلى البلاد ـ وإنْ على ظهر دبابة أميركية!

وبدلاً من التركيز على الحقائق المادية وعلى التباين الفاضح والواسع في القوى التي **تفرز** هذه الحقائقَ، يَعْمد هؤلاء «الوسطيون» إلى الادّعاء بأنّ دعواتهم الموجّهة إلى مجرمي الحرب، وإلى الصهاينة الفخورين بصهيونيّتهم، وإلى ممثّلي الاستخبارات الأميركية، ما هي إلاّ تعبير ليبراليّ يَعْكس «قبولاً بمختلف وجهات النظر!»[1]

من أجل مُواطَنَةٍ دستوريّةٍ قائمةٍ على مبادئ العدل

إنّ عضوية الأفراد في مجتمع دستوريّ تحميه القوانينُ والتمثيلُ الديموقراطيّ في الولايات المتحدة قد جرى خلطُها عمدًا بولاء كاذب لمخططات إدارة الصقور الأميركية. وأصبح الولاءُ السياسيّ للإمبراطورية المهيمنة شرطًا لازمًا للمُواطَنَةِ «الصالحة.» وبدلاً من أن يتّخذ العربُ في الولايات المتحدة موقعَهم الطبيعيّ، إلى جانب الجاليات والقوى الاجتماعية الأخرى، في نضالٍ مشتركٍ هادفٍ إلى إنشاء مجتمع أفضل وأكثر عدلاً، يتمّ خداعُهم من قِبل أبواق الإدارة الأميركية، وحثُّهم على قبول أدوار تزداد ذُلاً واستكانة. والحال أنّ الخلط المتعمّد بين الانتماء الدستوريّ الشرعيّ إلى

---

١ ـ ملاحظة الآداب: قامت إحدى المنظّمات العربية ـ الأميركية مؤخّرًا بدعوة كولن باول ومايكل ليرنر (صهيونيّ «معتدل») إلى أحد مؤتمراتها. راجع مقالة الياس رشماوي، الآداب ٥/٦، ص ١٤.

البلاد من جهة، وتأديةِ دورِ الخادم الذليل للإيديولوجية الحاكمة المهيمنة اليوم، يأخذ أوسع صوره. وفي هذا السياق يُذمّ حقُّ الاعتراض (وهو أساسُ أيّ ديموقراطيةٍ تشاركيةٍ حقيقية)، في حين تُسبَغُ آياتُ الحمد على كلّ أشكال الطاعة العمياء بوصفها مندرجةً ضمن فَلَكِ الحقوق والواجبات المدنية!

إنّنا من خلال هذا النداء لبناء منبر للإجماع القوميّ العربيّ نحاول أن نقدِّم رؤيةً بديلةً. فنحن نَطْمح إلى عالم يتأسس على العدل، ويُبنى على المساواة بين الشعوب والدول. ونسعى إلى تعزيز الإرادة الشعبية التي تحمي الجميعَ ولا تهمّش أحدًا. إنّنا نَسعى إلى إجماعٍ لا يستثني أحدًا.

الدعوة إلى المشاركة

في هذا السياق ندعو كافةَ الجاليات العربية ـ الأميركية والفلسطينية إلى النضال ضدّ كافة المحاولات الهادفة إلى انتزاع حقوقنا. ونرفض كلّ المحاولات الاستراتيجية الساعية إلى استبدال مطالب الشعب الفلسطينيّ في الشتات بنموذجٍ مشوَّشٍ وانتهازيّ مثل «بناء الدولة الفلسطينية.» ونعلن مقاومتَنا للعبودية السياسية وللميول الانهزامية. وإنّنا واثقون بأنّ تاريخنا الجماعيّ العربيّ المناهض للكولونيالية، والمقاومَ والمناضلَ من أجل التحرير، سيَهْزم كلّ التحدّيات.

إنّنا ندعو الجميع إلى المشاركة في بناء إجماع قوميّ عربيّ على تحرير فلسطين، وإنهاءِ استعمار العراق، ومناهضةِ الحرب علينا داخل الولايات المتحدة نفسها. وأثناء صياغة هذا الإجماع أَخَذْنا في الاعتبار عيوبَ المشاريع الوحدوية السابقة، واستلهمنا الكثيرَ من نجاحات تجربتنا الجماعية، ورَسَمنا رؤيتَنا المستقبلية بناءً على الوقائع الجديدة.

وفي وقت تنبثق فيه التحالفاتُ الإقليميةُ والعالميةُ على المسرح الاقتصاديّ والسياسيّ، تبقى الوحدةُ العربيةُ حتميةً وجوديةً، وطموحًا تاريخيًا ينبغي أن يصبح حقيقةً وواقعًا. ومن هنا نبدأ النقاش باقتراح مسوّدة لبرنامج إجماعٍ كما يلي:

١ ـ إنّنا نرفض الاحتلالات الكولونيالية في أشكالها كافةً، وفي كلّ مكان، بما في ذلك العراقُ ومرتفعاتُ الجولان وفلسطينُ والأجزاءُ المحتلّة الباقية في جنوبيّ لبنان.

٢ ـ إنّنا نعتبر أنّ الحكم الكولونياليّ نقيضٌ لحكم الشعب، ومن ثم نَرفض مقولةَ إنّ الاحتلال العسكريّ يُمْكن ـ بأيّ حال ـ أن يُنتج ديموقراطيةً.

٣ ـ إنّنا نشدّد على أنّ شعبنا العربيّ، شأنه شأن كلّ الشعوب الأخرى، يَمْتلك حقّ ـ بل وواجبَ ـ مقاومة الاستعمار والنضال من أجل العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

٤ ـ إنّنا نعتبر فلسطين جزءًا لا يتجزّأ من الوطن العربيّ، أرضًا وتراثًا وحضارةً، مهما طال الزمن.

٥ ـ إنّنا نصرّ على أنّ إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ للضفة الغربية وقطاع غزة هو حقّ للشعب الفلسطينيّ، لكنّه ليس بديلاً على الإطلاق من هَدَفِ تحرير الشعب العربيّ الفلسطينيّ من الاستعمار الاستيطانيّ الصهيونيّ. إنّ إنهاء الاحتلال [لمناطق ٦٧] ليس سقفًا أعلى يُنهي حقوقَنا الأخرى غيرَ القابلة للمساومة، أو يستبدلها بأخرى.

٦ ـ إنّنا نرفض أيَّ مساومة على حقّ الفلسطينيين، الفرديِّ والجماعيِّ، في العودة إلى فلسطين، ونعلن أنْ لا سلطة لأيّ فرد أو كيانٍ للانتقاص من هذا الحقّ الوطنيّ الراسخ ولا للتفاوض عليه.

٧ ـ إنّنا نؤكّد أنّ شعبنا الفلسطينيّ العربيّ داخل حدود ١٩٤٨ من فلسطين هو جزء لا يتجزّأ من الشعب الفلسطينيّ، ويستحقّ أن يتمتّع ـ مثلَ كافة المشرّدين الآخرين من شعبنا ـ بحقوقه الوطنية والمدنية والإنسانية.

٨ ـ إنّنا نؤكّد من جديد رفضَنا للصهيونية بوصفها شكلاً من أشكال العنصرية، ونشدّد على رفضنا العمليّ لإجراء أيّ تطبيعٍ مع الصهاينة أو مع مؤسّساتهم.

٩ ـ إنّنا نحترم الحقوق الفردية والجماعية لكافة الفئات والمجموعات الأصلية داخل الوطن العربيّ، بغضّ النظر عن خلفياتهم.

الحركة الصهيونية واليمين الأميركيّ يستهدفاننا...

ادعموا حركة التضامن مع فلسطين في الولايات المتحدة الأميركية

دافعوا عن المؤتمر الثالث للمقاطعة وسَحْبِ الاستثمار من إسرائيل في جامعة راتجرز في ولاية نيوجيرزي من ١٠ ـ ١٢ اكتوبر، ٢٠٠٣

للعام الثالث على التوالي تَعْقد حركةُ التضامن مع الشعب الفلسطينيّ في الولايات المتحدة مؤتمرَ المقاطعة وسحب الاستثمار من دولة الآپارتايد الوحيدة والمتبقية في العالم ـ إسرائيل. فمنذ أن انطلقتْ حملةُ المقاطعة في جامعة بيركلي في كاليفورنيا، وتأثيرُها يزداد بشكل مذهل. حتى باتَ يناقَش في العشرات من الكليات والمؤسسات بما فيها الجامعاتُ الأكثرُ شهرةً عالميًا مثل هارڤارد ويال. وترافَقَ امتدادُ هذه الحملة مع اتّساع التيار الجذريّ المناهض صراحةً للصهيونية. والداعم لحركة التحرُّر الفلسطينية. الأمرُ الذي أثّر إيجابًا في حركة التضامن ودَفَعَها إلى الالتزام بقضايا الشعب الفلسطيني غير الوسطية (..)

اليوم تحاول الحركةُ الصهيونيةُ إجهاضَ مؤتمر المقاطعة الثالث في جامعة راتجرز عن طريق تجيير كافة قواها ونفوذها فها هو حاكمُ الولاية بنفسه يحاول إلغاءَ المؤتمر كما بدأتْ دعواتٌ هستيريةٌ تدّعي أنّ منظّمة التضامن المضيفة للمؤتمر هي منظّمة «إرهابية!»

صحيح أنّ الضغطيْن الرسميّ الأميركيّ والصهيونيّ قويان، لكنّهما لن يثنيا حركةَ التضامن عن عقد هذا المؤتمر الهامّ. ومن هذا المنطلق، نهيب بكلّ المفكّرين والطلبة والنشطاء وأعضاء مؤسسات المجتمع العربية أن يدعموا هذا المؤتمرَ عن طريقة مطالبتهم المؤسسات الأميركيةَ والأفرادَ وأبناء جاليتنا العربية في الولايات المتحدة بتقديم كلّ العون لهذا المشروع الهامّ

للمزيد من المعلومات، نرجو زيارة موقع منظّمة التضامن المضيفة للمؤتمر على: www.njsolidarity.org/

١٠ ـ إنّنا نعتبر أنّ الحقّ الدستوريّ للعرب ـ الأميركيين في الولايات المتحدة حقٌّ غيرُ قابل للانتهاك، بالرُّغم من برنامج الإدارة الأميركية «الصقوريّ،» ونرفض أيَّ إلغاءٍ أو انتقاصٍ من هذه الحقوق أو من أيّ جزءٍ من أجزائها. إنّنا نسعى إلى حماية مواقعنا، أشخاصًا وأعضاءً في جالية، وإلى النضال من خلال الوسائل الدستورية جنبًا إلى جنب مع الآخرين من أجل وطنٍ عادلٍ يكون في سلامٍ مع نفسه ومع العالم.

طوال عقود أدْرك الشعبُ العربيُّ وكلُّ الذين ناضلوا من أجل التحرير أنّ النضال الفلسطينيّ لا يمكن أن يُمسَخَ إلى دويلة مصغّرة، وأنّه نضالٌ عربيّ في كينونته، وأنّه يمثّل وقفةَ نضالٍ تاريخيةً ضدّ الهيمنة الكولونيالية بكافة تجلياتها. وفي هذا السياق النضاليّ ضدّ الاستعمار نؤكّد الربطَ المُحْكَمَ بين تحرير العراق وتحرير فلسطين والحركاتِ العالمية المناهضة للحرب والهيمنة.

إنّ الهيمنة على شعبنا وجاليتنا هائلة، وتَسْتخدم أخطر الأساليب ألا وهو: تدميرُ شعبنا من داخله. فلا يَسَعُنا، والحالةُ هذه، إلاّ أن نرتفع إلى مستوى التحدّي، وأن نحميَ الإجماعَ القوميّ العربيّ من السقوط.

إنّ حمايةَ إجماعنا العربيّ قد أصبح الأولويةَ المطلقةَ، وإنّنا نقبل تحمّل هذه المسؤولية.

لدعم هذا النداء والإسهام في صياغة خطواته المستقبلية، الرجاء الكتابة إلى: panarabplatform@yahoo.com

تتمة الافتتاحية ص ١

الخوف من المقاومة

إذنْ، لم تقتصرْ موجةُ تشويه المقاومة (بهدف الحفاظ على المجتمع!) على وسائل الإعلام الأميركية السائدة، وإنّما تعدّتها إلى منابرنا وأحزابنا... بل وشفاهنا أيضًا. فصرنا نَخنق فرحتَنا وشهقَتنا حين نَسْمع بمقتل جنودٍ أميركيين في العراق أو إسرائيليين في فلسطين، وبتنا نجد أنفسَنا نصيحُ رغمًا عنّا: «لاهْ، لاهْ، لاهْ. يا لطيف تلطَّفْ. اللّه يستْر شو رَحْ يصير!» وكأنّ الذي صار بالأمس ويصير اليومَ لا يكفي؛ أو كأنّ الأفضل أن تبقى أوطانُنا محتلّة، والشركاتُ الداعمةُ للعدوّ تَرتع في خيراتنا؛ أو كأنّ ما نُثِرَ علينا من بانتوستانات هزيلة مقطّعةٍ رثّة جديرٌ بأن نُوقفَ ـ بل أن نقْمعَ ـ المقاومةَ من أجله.

ولم نَفْطنْ إلى أنّ أحدًا ليس مغرمًا في الاستشهاد في حدّ ذاته، بمن في ذلك الفقيرُ المعدَمُ الذي ليس له ما يَفْقده سوى قيوده وأغلاله (بالإذن من المعلّمَيْن ماركس وأنجلز). فلتُعْطه الدولُ «الحرّة» مروحيات أپاتشي وطائرات ف ـ ١٦، كما قال صديقي اللدود إبراهيم علّوش، وأنا ضامنٌ لكم بأنّه لن يفجّر نفسَه... إلاّ يأسًا وقهرًا لما صِرْنا إليه نحن المثقفين المتفذلكين!

المقاومة العراقية يا حبيبي ليست لإعادة صدّام... إلاّ إذا أَسْهمنا نحن العربَ في ذلك: بالابتعاد عنها، ورمْيها بالفئوية والصدّامية، وتبرير وجودِ المحتلّ بالهجوم على مساوئ النظام السابق وحده. والمقاومة الفلسطينية ليست لسفك الدِّماء، ولا لتطويل اللّحى، ولا لحَجْر النساء في بيوتهنّ... إلاّ إذا تَرَكْنا الساحة لغيرنا من المناضلين، وأصررْنا على التخلّي عن حقوقنا التاريخية غير القابلة للنقض، وعلى رأسها حقُّ العودة والقدس، وانكفأْنا إلى حلولٍ «سلْمية» لا تُرْضي إلاّ بعضَ المنتفعين، واتّخذنا من النضال «المدنيّ» حجّةً للقعود عن النضال العسكريّ والسياسيّ، وصارت حريتُنا الفردية بديلاً ـ لا رديفًا ـ لتحرُّرنا الوطنيّ.

المقاومة المسلّحة، في كلّ مكان، فيها عيوبٌ وأخطاءٌ وخطايا. وقد عشْنا في لبنان وشُفْنا كيف تصبح البندقيةُ والعبوةُ الناسفة والسيارةُ المفخّخة أداةً للتشبيح والبهورة والشرشحة والزعبرة وفرض الخوّات. لكنّ نقدَ السلاح نقدًا موضوعيًا شيء، وشَتْمَ العمليات العسكرية والاستشهادية شيءٌ آخر. نقدُ السلاح (كيفية إيجاده وتصنيعه وتطويره، وزمن استعمال أيّ عنصر فيه...) جزءٌ من سلاح النقد. وأمّا تشويه المقاومة المسلّحة (في العراق أو في فلسطين) والتشهيرُ بها فضربةٌ نوجّهها إلى مُجْمل عمليةِ التحرير، إذ لا تحرير إلاّ باستخدام وسائل المقاومة كافةً ـ وإنْ بمقاديرَ تختلف بين محطةٍ تاريخيةٍ وأخرى.

أم تُرانا الآن سنبدأ بتنظيرٍ جديدٍ يقول إنّ الاحتلال لا يُمْكن أن يُزال بالمقاومة؟!

سماح إدريس
بيروت